الاكتفاء في الأساليب النحوية في كتاب سيبويه

م. م. محمد جبار حلبوص الجنابي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ. د. صباح عطيوي عبود الزبيدي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة

تتمايز الأساليب النحوية فيما بينها في الدلالة من حيث الإيجاز والاختصار والتطويل تبعاً لدواعي الكلام وحال المخاطب. وسلك سيبويه في حكمه على الاكتفاء سبيلين لا ثالث لهما: سبيل واجب وآخر جائز، وهذان السبيلان يجريان في بداية الأساليب، كالاكتفاء في أسلوب الأمر، وفي أواخرها، كما في الاستثناء، كما يجريان في الحشو، كالحال في أسلوب المدح والذم.

الكلمات الدالة: الاكتفاء، أسلوب، الإيجاز، الاختصار، الحشو

Abstract

The grammatical methods differentiated among themselves in significance in terms of brevity, abbreviation and lengthening according to the reasons for speech and the status of addressee. In his judgment of Ellipsis, Sibawayh followed two paths that are not third :a duty path and another permissible one. And they conduct these two paths at the beginning of the methods such as being content with the command style, and at the end of it, as in the exception, and they also perform the filling in the manner of praise and defamation.

Key words: sufficiency, style, brevity, brevity, padding.

الاكتفاء في اللغة والاصطلاح

أُستعملتْ مادة (كفا) بمعان عدّة يجمعها معنى عام هو أنْ يقومَ الشّيءُ مقامَ شيءٍ آخر. قال الخليل (ت١٧٥هـ) في العين: ((كَفَى يَكْفِي كِفايةً، إذا قام بالأمر. واستكفيتُه أمراً فكفانيه. وكفاك هذا، أي: حَسْبُك))[١]. وكان أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) أكثر دقةً واحترازاً في فَهمه للاكتفاء، قال في مقاييس اللغة: ((الكاف والفاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الحَسْب الذي لا مُستَزَادَ فيه. يقال: كفاك الشّيءُ يَكفِيك ... إذا قام بالأمر))[٢]. وتبنّى أبو هلال العسكري رأي ابن فارس واعتمده في كتابه، قال أبو هلال العسكري: ((تقول: فلانٌ في كفايةٍ أي: فيما هو وفقَ حاجته من العيش))[٣].

فإنّ الاكتفاءُ يعني المساواة في القَدَر في نيابة شيءٍ عن آخر بدون زيادة أو نقيصة، فحينما ينوب شيء عن شيء آخر، ويكتفي به يُشترط في ما يُكتَفى به أن لا يَزيد عمّا ناب عنه ولا يَنقص، أي أن يكون مساوياً له.

أما في الاصطلاح، فلم أعثر فيما اطلعتُ عليه من النحويين مَنْ عرّفَ الاكتفاء، وإذا ما أُريد وضع حدّ مانع جامع لمصطلح الاكتفاء قِيل عنه: أنْ يقومَ شيءٌ مقامَ شيءٍ آخرَ يؤدي مؤداه في الوظيفة ـ ويبقى الآخر مقدراً ـ فيُكتَفى به لنكتةٍ، ويصيرُ الكلام معه تاماً مفيداً.

ويمكن أن نظفر بالاكتفاء في الأساليب الأتية:

١. أسلوب الأمر

ومن مواضع الاكتفاء عند سيبويه في هذا الأسلوب قوله في باب ما جرى من الأمر((على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه، إذا عَلِمْتَ أنّ الرجلَ مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسَه. وذلك أنَّك رأيت رجلاً يَضْرِبُ، أو يَشْتِمُ، أو يَقتل، **فاكتفيتَ** بما هو فيه من **عَمَلِهِ** أن تَلفظَ له عَمَلِهِ فقلت: زيداً، أي: أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ. أو رأيتَ رجلاً يقول: أَضْرِبُ شَّر الناسِ، فقلتَ: زيداً. أو رأيتَ رجلاً يحدِّثُ حديثاً فقَطَعَهُ، فقلتَ: حديثَكَ. أو قَدِمَ رجلٌ مِنْ سَفَرٍ، فقلتَ: حديثَكَ. استغنيتَ عن الفعل **بِعِلمِهِ** أنّه مُستَخبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أَشبهه))[٤].

لقد ثبت لدى النحويين جواز إضمار الفعلِ المأمورِ به إذا كان الحالُ دالاً على المعنى، وقائماً مقامَ اللفظ به، وصارَ خلفاً منه في إحضار المعنى للنفس مكتفينَ به، وأصبحَ الإفهامُ به كالإفهام باللفظ المحذوفِ، وإنما يجوزُ إذا كان فيه إيجازٌ من غيرِ إخلالٍ بالمعنى، ولا يكون هذا حتى يحضر المعنى للنفس كإحضار اللفظ المحذوف سواء على الحد الذي يكون في اللفظ المحذوف، لذا جاز أن يغيروا الكلام عن حده اكتفاءً عنه بدلالة الحال، وفي هذه الحالة لا يحتاج الى التكلم به ويكون الحذف أولى من الذكر؛ لأنّه أقربُ في إفهام المعنى وأقل كلفةً فيما يعمل من النطق به [٥]. يظهر من نصّ سيبويه أنه قد جعل الاكتفاء معتمداً على أمرين: الأول: عَمَلُ المخاطبِ، من قبيل الضرب، أو الشتم، أو القتل، وما شابه ذلك، والثاني: عِلْمُ المخاطبِ، ويُراد به العهدُ الذي يدركه المخاطب والمتكلم على حدّ سواءٍ، فيُكتَفى به عن ذكر المحذوف، ويمكن أنْ نصطلِحَ على كلا الأمرين بـ(حال المخاطب).

ولا ريبَ في أنّ الاكتفاءَ بكلمةٍ واحدةٍ وعدِّها كلاماً مقبولاً لم يكن ليحصلَ لولا أنها مفهومة من جهة السامع لها، لأنّ الموقف الذي قِيلتْ فيه هذه الكلمةُ كفيلٌ بإيضاح المقصود[٦].

وجرى استبدال الاستغناء بالاكتفاء بين المتكلم والمخاطب ـ فقد اكتفى المتكلم أوّلاً ثُمَّ استغنى ثانياً ـ فلمّا استغنى المخاطب عن إظهار الفعل اكتفى المتكلم بعمل المخاطب عنه، وقد يكتفي المخاطب فيستغني المتكلم بعلم المخاطب، كقولك: حديثَكَ، لمَنْ قُطِعَ كلامُه، وهذا التبادل أمر طبيعي سبق أن أشرنا له.

ويرجعُ التحوّل من الاكتفاء إلى الاستغناء عند المتلكم إلى أنّ التعويل على علم المخاطب ليس فيه دلالةٌ قطعيةٌ على تقدير الفعل المضمر بخلاف التعويل على عَمَلِ المخاطبِ؛ لاحتمال أن يكون المراد: أكملْ أو اقطعْ، أبدلْ، أو غير ذلك. والدليل على أنّ دلالة علم المخاطب غير قطعية هو أنّ ((علم المخاطب ... ناشيءٌ عن غير المشاهدة)) [٧] بخلاف عمل المخاطب؛ لأنّه معتمدٌ على الرؤية البصرية أو المشاهدة كما قال الصبان.

وحذف الفعل اكتفاءً لدلالة الحال جائز، فإنّ للمتكلم أن يتخيّرَ في كلامه من أن يكونَ ((على إضمار الفعل ،...، وذلك قولك: زيداً، وعمراً ،...، وإنْ شاءَ أَظْهَرَ فى هذه الأشياء ما أَضْمرَ من الفعل، فقالَ: اضرِبْ زيداً، واشتِمْ عمراً.))[٨].

لا شكَّ في أنَّ الفعل يمثّلُ ركيزةً أساسيةً في الجمل العربية؛لشأنه الكبير في عملية الإسناد زيادة على دلالاته المتنوعة على أساليب الكلام المتنوعة، ويقتضي هذا الأمر أن يكونَ الفعل مذكوراً،ولكنّ مناسبات الكلام تستدعي أحياناً عدم ذكره لا لأنه قليل الأهمية وإنما لكثرة استعماله، ودلالة ملابسات القول عليه تجعل ذكره تطويلاً، لذلك يُضمرُ الفعل اكتفاءً بغيره عنه [٩].

ويرى المحدثون أنّ سيبويه قد اعتمد على اللغة وسياقها الاجتماعي في توجيه الاكتفاء في أسلوب الأمر، متخطّياً في تحليله النمط الظاهري (السطحي) الذي يشمل التأثر والتأثير والاقتضاء بين عناصر التركيب، فتجاوز العلاقات الشكلية فضلاً عن المعاني الصرفية والنحوية، وهذا يؤكد وعيه بأنّ اللغة لا تنطق ولا تفهم في حدّ ذاتها، وإنما في ضوء الملابسات والظروف المحيطة بالمتكلمين، مثل الظروف الاجتماعية، وإبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الكلام، ووجوب تحديد بيئة الكلام؛ لأنّ هذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وغيرها[١٠]. من ذلك التهكم من المنافق إذا رأيت رجلاً في حال تلوّنٍ وتنقّلٍ، فقلت: (أتتميماً مرةً وقيسياً أخرى) كأنك قلت: أتتحوّلُ تميماً مرةً وقيساً أخرى. فأنكَ في هذا لا تريد أن تخبر عن أمرٍ جاهلٍ به ليفهمه، وإنما قصدتَ توبيخ مَن كان في حال تلوّنٍ وتنقّلٍ[١١].

٢. أسلوب الدعاء

ولأسلوب الدعاء طرائق مختلفة منها المصدر المفرد الدال على الدعاء، ومثّل له سيبويه بأمثلة كثيرة منها: سَقياً وَرْعياً، وخَيْبةً، وبؤساً، وبُعْداً وسُحْقاً، وتَعْساً وتَبّاً [١٢]. ونحوُ قولِ ابن مَيّادةَ [١٣]:

تَفاقَدَ قومى إذ يَبيعونَ مُهجِتى بجارِيةٍ بَهْراً لهمْ بعدها بَهْراً

وقال عمر ابن أبي ربيعة[١٤]:

ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

وتنبه سيبويه إلى هذه المصادر من خلال الاكتفاء منطلقاً من قصد المتكلم في الدعاء لإنسانٍ، أو عليه، قال سيبويه: ((وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ، فدعوتَ له، أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلتَ: سَقاك اللهُ سَقياً، ورَعاكَ اللهُ رعياً، وخيبك اللهُ خيبةً. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب. وإنَّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، ... وما جاءَ منه لا يَظهرُ له فِعلٌ، فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بَهَرَك اللهُ، ... . وممَّا يدلّك أيضاً على أنَّه على الفعلِ نصب، أنّك لم تَذكر شيئاً من هذه المصادر؛ لِتَبنيَ عليه كلاماً كما يُبنَي على عبد الله إذا ابتدأتَه، وأَنّك لم تجعله مبنيّاً على اسمٍ مضمَر فى نِيّتك، ولكنه على دُعائِك له، أو عليه))[١٥].

سَبَبُ نصبِ هذه المصادر إنما هو قصد المتكلم الدعاء، فإذا أراد الدعاء انتصبتْ بفعلٍ مضمر، ولم يظهر الفعل مع هذه المصادر، وجعلوا المصدر بَدَلاً من اللفظ بالفعل. فأضمروه اكتفاءً بعلم المخاطب وبذكرِ المصدر، ولمّا اكتُفِي بذكر هذه المصادر عن ذكرِ الفعل، صار قولُك: (سَقْياً ورَعْياً)، كقولك: سَقاكَ اللهُ، ورعاكَ اللهُ[١٦]. واستعان سيبويه بقرينة الإعراب في هذه المصادر، لأنّها منصوبةٌ ـ في توجيهه للاكتفاء بحذف الأفعال – بمعية (بجنب) المعنى في قصد المتكلم الدعاء، فإذا تغيرت علامة النصب في المصادر إلى رفعٍ امتنعَ إضمار فعل وتغير معنى إنشاء الدعاء الى الخبر. ولما أراد الدعاء – والقرينة موجودة – اختصر التركيب بالمصدر، فأضمر الفعل إيجازاً واختصاراً؛ لأنّ المعنى معلومٌ عند المخاطب.

وكما استطاع سيبويه بالاستبدال على أن يحدّد الأقسام الموقعية الكبرى بتقسيمه للكلم الى ثلاثة أقسام كذلك استعان به على تحديد ((المواقع الوظيفية التي تشغلها هذه العناصر الاستبدالية، ولم يغفل عن العلامة الإعرابية ولا الحالة الإعرابية، بوصفهما عنصرين قابلين للاستبدال في لغة معربة، وبيان أثر استبدال علامة إعرابية بأخرى، أو حالة إعرابية بأخرى، في تغيير التركيب مع صحته أو فساده، ...، ولكنه نبّه إلى أنّ ذلك لا يعني انتقال العنصر اللغوي من القسم الذي ينتمي اليه الى القسم الذي وقع معه في علاقة استبدالية، فذلك أمر مشروط بسياق محدد ورد به الاستعمال لا يجوز في غيره))[١٧]؛

لأنّ السياق هو الإطار العام الذي يسهم في ترجيح أدوات بعينها واختيار آليات مناسبة لعملية الإفهام والفهم بين طرفي الخطاب، وذلك من خلال عدد من العناصر، فمن عناصره العلاقة بين المتخاطبين، والزمان والمكان اللذان يتلفظ فيهما المخاطب، وتسهم هذه العناصر مجتمعة في عملية التعبير عن المقاصد(١٨).

لقد تبينَ لنا جلياً أنّ سيبويه كان على وعي تام بسياق الكلام وعلاقته برصف التركيب، ذلك من خلال ربط الاكتفاء بالسياق، فلا يصحّ أن تقول: سقيٌ ورعيٌ، وأنت تريد الدعاء، أي: سقاك الله ، وينبغي أن تقول: سقياً ورعياً؛ لأنه سياق دعاء. أما لو كان السياق واضحاً ويعلم المخاطبُ أنك تدعو على غنم رجل، فيجوز الحذف في مثل قولك: (اللهم ضبُعاً وذئباً)، والمستمع يستطيعُ أن يفسّرَ الفعل المحذوف على معنى: (اجعلْ) أو (اجمعْ).

٣. أسلوب التحذير والإغراء

التحذير أسلوب يلجأ المتكلم تنبيهاً للمخاطب لاجتناب مكروه يجبُ الاحتراس منه. قال سيبويه في باب ما جرى من النّهي ((على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل ... فاكتفيتَ بما هو فيه ... أَمَّا النَّهْي فإنَّه التحذيرُ، كقولك: الأَسَدَ الأَسَدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنّما نهيتَه أن يَقرَبَ الجِدارَ المَخوفَ المائِلَ، أو يَقربَ الأَسدَ، أو يوطئ الصبيَّ. وإنْ شاءَ أَظْهَرَ فى هذه الأشياء ما أَضْمر من الفعل، فقال: ...، ولا توطِئ الصبيَّ ،...، ولا تَقرب الأسدَ))(١٩). وقد بيّن الرماني كلام سيبويه هذا تقدير الكلام: لا تقربْ الأَسَدَ ولا توطِئْ دابتكَ الصبيَّ، ولا تقربْ الجدارَ، ويجوز في هذه الأشياء إضمار الفعل وإظهاره؛ لأنّ لم يكثرْ حتّى يصير الكلام هو الخُلْف من المحذوف، أي: بدل منه. ويمكننا حذف هذه الأفعال؛ لكثرتها في كلامهم ودلالةِ الحال، وأضمرت هذه الأفعال؛ لأنّ المفعول الأول لمّا تكرّر شُبّهَ بالفعل، فأَغنى عنه اكتفاءً بدلالة الحال عليها(٢٠). وإذا أُستعمِل التحذير جاز للمتكلم الاكتفاء بإضمار الفعل اعتماداً على حال المخاطب، وجاز أيضاً إظهار الفعل.

وإضمار الفعل اكتفاءً عند سيبويه له حكمانِ: الأول وجوب الحذف. الثاني: الجواز. ويكون وجوب الحذف في ثلاثة أحوال: الأول: أن يكون بالضمير (إيا) وأشباهه، وقد أُسندَ لمخاطبٍ وذُكِر معه المُحذّرُ منه نحو: إياك والكذبَ. الثاني: أن يُضافَ إلى ضمير المخاطب معطوفاً عليه المُحذر منه نحو: (يدك، ونفسك، ورأسك) كقولك: يدَكَ والنارَ، ورأسَكَ والجدارَ. الثالث: أن يُذكرَ المحذرُ منه مكرراً، أو معطوفاً نحو: الأسدَ الأسدَ، والكذبَ والخيانةَ (٢١). فإذا جاءَ المُحذّرُ منه مفرداً، جاز حينئذٍ إضمار الفعل وإظهاره، قال إمام النحويين: ((لو قلت: نفسَكَ، أو رأسَكَ، أو الجدارَ، كان إظهار الفعل جائزاً نحو قولك: اتقِ رأسَكَ، واحفظْ نفسَك، واتقِ الجدارَ.))(٢٢).

وقد أحسنَ بعض النحويين في تفسير سَبَبِ الاكتفاء في أسلوب التحذير تفسيراً سياقياً يخصّه بـ(ضيق الوقت)، فإنّ السبب الذي يدفع الى حذف العامل هو أنّ المتكلم قد يستغرق وقتاً في النطق به، وربما يترتب على ذلك انتفاء التحذير، قال الرضي: ((وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرّر، كون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسعُ لذكر العامل مع هذا المكرّر))(٢٣)، وهذا ما عناه سيبويه بـ(ما يرون من الحال).

وعلة الاكتفاءِ عند سيبويه: ((وإنّما حذفوا الفعلَ فى هذه الأشياءِ حين تَنَوّا لكثرتها فى كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ: إيّاك ولم يكن مثلَ: إيَّاك لو أَفردتَه، لأنه لم يَكثُر فى كلامهم كَثْرَةَ إيّاك، فشُبِّهتْ بإيّاك حيث طالَ الكلامُ وكان كثيراً فى الكلام.))[٢٤].

وأنت ترى أنّ سيبويه قد اعتمد في الاكتفاء على السياقين الحالي واللغوي في تفسير الاكتفاء بالفعل، فقد اعتمد على الحال الدالة على التحذير في إضمار الفعل، كما استُغنيَ بدلالة (إياك) على التحذير عن ذكره، فإنّ العرب قد اكتفتْ بـ(إياك) عن الفعل، فصارت بمنزلة اللفظ بالفعل[٢٥]. فإنّ موضعَ إضمارها واضح. وتقديره عندهم معلوم، وبحسهم وذائقتهم اللغوية يستدلون عليه، ويكتفون به في كلامهم.

والإغراءُ كالتحذير لهما سياقٌ خاصٌ للاكتفاءِ اجتمعَتْ فيه السرعةُ وضيقُ الوقت[٢٦].وذكر سيبويه هذا الأسلوبَ مُستشهداً بـ ((قولِ الشاعر، وهو المسكين[٢٧]:

أخاكَ أَخاكَ إنّ مَنْ لا أخَاً لـه كسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلاح

كأَنّه يريدُ: الزَمْ أخاك))[٢٨].وهذا الأسلوبُ مما لا يحسن فيه إظهار الفعل إذا كرّرتَ، ويحسنُ إذا لم تُكرّر، إذا قلت: أخاكَ، حسن أن تقولَ: الزم أخاكَ، وإذا قلت: أخاكَ أخاكَ، لم يحسن أن تقول: الزم أخاكَ أخاكَ؛ لأنهم إذا كرّروا جعلوا أحد الاسمين كالفعل، والاسم الآخر كالمفعول. وكأنهم جعلوا أخاك الأول بمنزلة (الزم) ، فلم يحسن أن تدخل (الزم) على ما قد جعل بمنزلة (الزم) [٢٩]. فإذا تكرر المغرى به أو كان معطوفاً، وجب إضمار الفعل، فلو لم يتكرر وخلا من العطف جاز إضمار الفعل وإظهاره، وعلى كلّ حالٍ فإنّ الاكتفاءَ يجري مع الإضمار سواء أكان جائزاً أم واجباً.

وإنما حُذفَ الفعلُ؛ لأنّ الكلام كان في حالِ وصيةٍ وحضٍّ على ما ينبغي أن يفعلَ ويتصرفَ، واعتمد في الاكتفاء على تلك الحالِ حالِ الوصية والحضّ عن ذكر الفعل؛ لأنه صار معلوماً، فاكتُفِي بها في الإضمار[٣٠].

٤. أسلوب الاستثناء

والاستثناء من الأساليب التي وقف عليها سيبويه، وقد أشار إلى جواز حذف المستثنى ـ اكتفاءً وتخفيفاً ـ إذا دلّ عليه دليل، قال سيبويه: ((باب يُحذفُ المُستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: ليسَ غيرُ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلّا ذاكَ وليسَ غيرُ ذاكَ، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفاً **واكتفاءً** بعلم المخاطَبِ وما يَعني))[٣١].

لقد عوّل سيبويه كثيراً على حال المخاطب في بناء تراكيب الكلام، وهنا يحذف المستثنى إذا عَلِمَ المخاطَبُ بمُرادِ المتكلّم، ووُجِدَ دليلٌ يدلّ على المحذوف يساعد على فهم المعنى، وذلك نحو قولك: ليسَ غيرُ، وليسَ إلّا، والمراد: ليسَ إلّا ذاكَ، وليسَ غيرُ ذاكَ. فإذا قيلَ: ليس إلّا، وليس غيرُ، فاعلمْ أنّهم حذفوا المستثنى منه اكتفاءً بمعرفةِ المخاطب [٣٢]. وجاز الحذفُ الذي استعملوه إنما يُستعملُ إذا كان بعد العنصر اللغوي ليس، فإذا كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحدِ كأنْ تقول: (لم يكن إلا)، أو (لم يكن غيرُ)، لم يجزِ الحذفُ [٣٣].

وللاكتفاء عند سيبويه صورتانِ جائزتان هما:

١. عندي درهمٌ ليسَ غيرُ .

٢. جاءني زيدٌ ليسَ إلا .

وأخرى غيرُ مقبولةٍ، تُستبدلُ فيها (ليس) بغيرها من ألفاظ الجحدِ، نحو قولك: لي درهم لم يكن غيرُ، وهذه الصورة لا حذفَ فيها، ويجبُ ذكرُ العنصر اللغوي بعد (غير) أو (إلا)، ومَن ثَمّ لا اكتفاءَ بل لا بد من ذكر العناصر جميعاً.

وإنما خصّ سيبويه حذف المستثنى مع (ليس غير) و(ليس إلا) دون غيرهما من ألفاظ الجحد؛ لأنّ (ليس) و(غير) تستعملان في الاستثناء وتصلحان له، كقولنا: أتاني القومُ ليس زيداً، وأتاني القومُ غيرَ زيدٍ، وهذا الضرب من الاستثناء معروف عند النحويين[٣٤]. وإيلاء (غير) و(إلا) ـ وهي أم الباب في الاستثناء[٣٥] ـ بعد (ليس)، قرينة على أنّ الاستثناء مقصود ومنوي، بخلاف ألفاظ الجحد، فلو قلتَ: (قبضتُ عشرةَ دنانير ما كان غيرُ ذاك)، احتمل ذلك الاستثناء واحتمل تأكيد المقبوض بأن لا يكون المقبوض أكثر ولا أقل من عشرة دنانير.

وإنما ساغ الحذف؛ لوجود الدليل على المحذوف وهذا ما صرّح به سيبويه. وعلى الرغم من أنّ الاكتفاء في ((حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل))[٣٦]، فإنّ ذلك أسلوب عربي سلكته العرب في كلامها واتبعته في طرائق أقوالهم المأثورة عنهم، وم ثم ذكره النحويون في قواعدهم وأصولهم التي وضعوها لضبط اللغة وحفظها، وإذا ساغ الحذف لدلالة الدليل فالغرض التخفيف لا أكثر، وإلى هذا ذهب كثير من النحويين كالمبرد وابن السراج والزمخشري مقتفِينَ أثر سيبويه [٣٧].

والعلة من الاكتفاء في حذف المستثنى كثرة الدوران والاستعمال في الكلام، فإذا ما كثر اللفظ أو تردّد على ألسنتهم حذفوه، ولما دلّ الدليل على المحذوف تأكّد الحذف. فحذف المستثنى واجب في الاكتفاء. والغرضُ من الاكتفاء هنا؛ إنما لأجلِ تخفيفِ الكلام، فلا شكَ في أنّ حذفَ بعضَ أجزاء الكلام يستتبعُ التخفيفَ وتقليلَ الجهد فضلاً عن الإيجاز غير المخلّ؛ لعلم المخاطب به.

٥. أسلوب النداء

ويجري الاكتفاء في أسلوب النداء مع النكرة المقصودة حصراً دون غيرها، قال سيبويه: ((وزعمَ الخليل رحمَهُ اللهُ أنّ الألفَ واللامَ إنّما مَنَعَهما أنْ يدخلا في النِّداء من قبل أنّ كلَّ اسمٍ في النِّداءِ مرفوعٍ معرفةٌ . وذلك أنّه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسِقُ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ ويا أيُّها الرجلُ، وصارَ معرفةً؛ لأنّك أشرتَ إليه وقصدتَ قصدَه، واكتفيتَ بهذا عن الألفِ واللامِ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصدَ شيء بعينه. وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتضربْ)) [٣٨]. قال أبو عليٍّ الفارسيّ: ((يريدُ أنّ (يا رَجُلُ) هنا صارَ معرفةً بالإشارة إليه والقصدِ له، وإنْ لم يكن مَعْهُوداً كما أنّ الفاسقَ والرجلَ صارا هنا مَعرفتينِ بالإشارةِ إليهما لا بعَهدٍ لهما مُتَقدّم))[٣٩]. يرى سيبويه أنّ المنادى النكرة المقصودة نحو: (يا رَجُلُ) لما صارَ معرفةً بالقصدِ له أي: بالنداء كما صار الفاسقُ والرجلُ في نحو: يا أيُّها الفاسقُ، ويا أيُّها الرجلُ، مَعرفتينِ بالنداء لا بالعهدِ، استغنوا عن الألفِ واللامِ اكتفاءً بالنداءِ.

ولم يكن القول بالاكتفاء بالتعريف بالنداء من دون دليلٍ، فاستدل بعدّة أدلة، قال سيبويه: ((وإنما يُدخلون الألفَ واللام لِيُعرّفوكَ شيئاً بعَينه قد رأيتَه، أو سمعتَ به، فإذا قصدوا قصدَ الشيءِ بعينه دون غيره وعَنَوه، ولم يجعلوه واحداً من أُمّةٍ، فقد استغنوا عن الألف واللام. فمن ثَمَّ لم يُدخلوهما في (هذا)، ولا في النّداء. وممّا يدلّكَ على أنّ يا فاسقُ معرفةٌ قولك: يا

خباثِ ويا لَكاعِ ويا فساقِ، تريد يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ويا لَكعاءُ، فصارَ هذا اسماً لهذا كما صارتْ جَعارِ اسماً للضّبُعِ، وكما صارتْ حَذامِ ورَقاشِ اسماً للمرأة، وأبو الحارث اسماً للأسد. ويدلّكَ على أنّه اسمُ للمُنادى أنّهم لا يقولونَ في غير النداء جاءتني خَباثِ ولَكاعِ، ولا لُكَعُ ولا فُسَقُ. فإنما اختُصّ النداء بهذا الاسم أنّ الاسم معرفة، كما اختُص الأسد بأبى الحارث إذ كان معرفةً))[٤٠].

وفي هذه المسألةِ خلافٌ بين مدرستي البصرة والكوفة، فقد جَوَّزَ الكوفيونَ ذلكَ معتمدينَ على السّماع[٤١]، فقد انشدُوا [٤٢]:

فيا الغُلامَانِ اللّذَانِ فَرَّا إيّاكما أنْ تُكْسِبَانا شَرَّاً

وكذلك قولُ الشاعر[٤٣]:

منَ أجلكِ يا الَّتي تيَّمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوصلِ عنِّي

ومنع البصريون ذلك[٤٤]؛ لأنّ اجتماع الألف واللام مع يا النداء كقولنا: (يا الرجل) يؤدي الى حدوث تنافٍ واختلاف من جهة المعنى فإنّ الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو متضمنٌ معنى الغَيْبة؛ لأنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ. ويحصل اختلاف لفظي في التعريف، فلا يجوز أن يجمعَ بين تعريف النداء والعلمية في نحو (يا زيدُ) حتى يُعرّى عن العلمية،فيُعرَّفُ بالنداء وحده[٤٥]، فإذا كان منع الجمع بين تعريف النداء والعلمية أولى– لأنّ تعريف النداء كان بعلامة لفظية وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية – فمنع اجتماع تعريف النداء وتعريف الألف واللام من باب أولى.

ومن المحدثين من تبنى رؤية الكوفيين منطلقاً من وجهة صوتية، قال د.المخزومي: ((الواقع أنه لا مانع من نداء ما فيه (ال)، كما لا مانع من نداء ما كان علماً نحو: محمّد ... ولكن وجود (ال) في المنادى قد يذهب بالفائدة من النداء، فإنّ النداء يقوم على أساس من مدِّ الصوت لينتبه المنادى، فيستجيب للنداء، ومد الصوت يقوم على وجود الألف في (يا) أداة النداء الواسعة الاستعمال، فإذا أُريد نداء ما فيه (ال) كالرجل ... فقيل: يا الرجلُ ... التقى ساكنان: ألف (يا)، ولام (ال)، ولا ينطلق اللسان بالساكنين محقَّقين، فتُحذف الألف من (يا)، وإذا حُذفت الألف، لم يعد في (يا) ما يعينها على تأدية وظيفتها أعني: مد الصوت ورفعه. ومن أجل هذا يستعانُ بوصلٍ يقي ألف (يا) من الحذف، والوصل الذي استخدمه العرب هو :(أيّ) متصلة بها (ها) في التنبيه من آخرها))[٤٦].

لو رجعنا الى نداء ما فيه (أل) نحو يا الرجلُ ويا الفاسقُ، يمكن أن نضيفَ علةً أخرى مع العلة التي ذكرها سيبويه من قبل لتفسير هذا المنع، فيكون عندنا علتانِ للمنع: الأولى: توالي معرفين على كلمة واحدة، والثانية: الثقل.

والثقل في هذا الضرب من النداء يحتاج لتفسير وبيان، إنّ قولنا: (يا الرجلُ) فيه ثقل ناتج من التقاء حرف النداء مع (ال) التعريف وأدى ذلك إلى تكوين مقطع مديد وهو مكروه في درج الكلام، هذه صورته: / ي ـً ر / رـَ / ج ـُ / ل ـُ /

(مقطع مديد)

فإذا حذفت (ال) التعريف وقيل: (يا رجلُ)، و(يا فاسقُ)، صار عندنا مقطع طويل مفتوح، وهو سائغ في الاستعمال وكثير الدوران في كلامهم صورته هكذا:

/ ي ـً / رـَ / ج ـُ / ل ـُ /

(مقطع طويل)

٦. أسلوب الاختصاص

والاختصاصُ من الأساليبِ التي يجري الاكتفاءُ فيها، قال سيبويه: ((وذلك قولك: إنّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا، كأنّه قال: أعْنِي، ولكنّه فِعْلٌ لا يظهرُ ولا يُستعملُ كما لم يكنْ ذلكَ في النّداءِ؛ لأنّهم **اكتفوا** بعلمِ المخاطَبِ، وأنّهم لا يُريدون أنْ يحملوا الكلام على أوّله، ولكن ما بعدَه محمولٌ على أوله))[٤٧].

وقد اتكأ سيبويه على علم المخاطب في الحذف، إذ لم يجز الاكتفاءُ بالفعل المحذوف إلّا لعلمِ المخاطبِ، فأنّ المخاطب يعرف هذا الفعل، فهو مقدر ومعلوم في ذهنه، وإنْ لم يصرح به، وقدّر سيبويه الفعل المحذوف بـ(أعني)، ولا بأسَ إنْ قُدّر بـ(أخصُّ) وما أشبه ذلك. وهو قد استندَ على قرينةِ عِلْمِ المخاطب في توجيه حذف الفعل ، واكتفى بها عن ذكر الفعل، وكأنّ المخاطبَ عالمٌ بهذا الفعل ومعلوم عنده في ذهنه، فلا حاجةَ لذكره.

وثمة علة أخرى للاكتفاء، وهي علةٌ منوطةٌ بالمتكلم لا بالمخاطب، فإنّ المتكلم يريد أنْ يحمل الكلام الذي بعد المنصوب على الاختصاص على ما قبله، ولو ظهر الفعلُ لَحُمِلَ المنصوبُ على الاختصاص على ما قبله.

والاختصاص وإنْ التقى مع النداء إلا أنّه يختلفُ عنه، قال سيبويه: ((الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيءُ لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأن موضعَ النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النّداءُ.))[٤٨].

يريدُ أنّ الاختصاصَ محمولٌ ((على فعلٍ مضمرٍ كما أنّ النداءَ على فعلٍ مضمر)) [٤٩]. ففي جهة الالتقاء هذه يتشابه الاختصاص والنداء في أنّهما قد نصبا بفعلٍ محذوفٍ وجوباً اكتفاءً عن ذكره [٥٠]. من هذا يمكن القول باطمئنان إنّ ثمة جهة التقاء وافتراق بين الاختصاص والنداء، وإذاما أُريدَ وصفُ ما بينهما من عَلاقة قِيلَ باختصارٍ شديدٍ: ((كلُّ منادى مختصٌ، وليس كلُّ مختصٌّ منادى))[٥١].

اعتمدَ سيبويه في توجيهه للاختصاص على خاصية الاستبدال في ما بين بُنَى نحويةٍ ثلاثٍ في تركيبٍ واحدٍ، على أن تكونَ الأولى اسماً مرفوعاً على الابتداء، والثانية تكون اسماً منصوباً على الاختصاص، والثالثة خبراً للاسم المرفوع. ونظير ذلك ما اعتمده في توجيه الألغاء في أفعال الظنّ واليقين، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ حينما تتوسطُ المبتدأ والخبر، فتُكونُ ملغَاةً عن العمل وخارج التركيب [٥٢].

ولم يصحِ الاكتفاء بحمل العنصر الثالث على الأول ـ فيَحسِنُ السكوتُ عليه ويصيرُ الثاني معترضاً خارجاً عن الإسناد ـ لولا وجودُ العنصر الثالثِ. والاكتفاء في أُسلوب الاختصاص لا يعني العشوائية في الوظائف، وإنما لا بُدَّ من وجود خبر؛ لِيتمَ الكلامُ وتتحققَ الفائدة، وخيرُ دليلٍ ((قولُ لبيد[٥٣]:

نحنُ بنو أمِّ البنينَ الأربعة ونحن خيرُ عامر بنِ صَعصعَهْ

فلا يُنشدونه إلّا رفعاً؛لأنه لم يُرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرَفوا بأنّ عدّتهم أربعة، ولكنه جعل الأربعةَ وصفاً ثم قال: المُطعمِونَ الفاعلون، بعدما حلّاهم لِيُعرَفوا))[٥٤]. وإنما قوّى سيبويه الرفع في (بنو) الواقع خبراً؛ لأنّ (بنو) إذا نُصِبَ على الاختصاص لم يكن لدينا خبرٌ عن المبتدأ، والاختصاص يحتاجُ لباعثٍ وغرض، كأن يكونُ فخراً وما شابهه. ومعنى

الافتخار غيرُ موجودٍ في البيت، وإذا قيل إنّما الغرضُ مجردُ البيان والتوضيح لا الفخر أُحتيجَ إلى الخبر؛ لِيتمّمَ المعنى مع الخبر بعد قَطعِ الاسم المنصوب من الإسناد؛ لِيصيرَ كلاماً اعتراضياً، ولا خبرَ هنا للمبتدأ.

قلنا فيما سَبَقَ: إنّ ((الاعتراض بجملة الفعل المُلغى في نحو زيدٌ أظنُّ قائمٌ، وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: نحنُ مَعاشرَ الأنبياءِ لا نُورّثُ[٥٥]))[٥٦] حاله واحدٌ لكنّ الاكتفاء لم يجرِ إلا مع الاختصاص.

يتبادر للذهن ـ لأوّل وهلة ـ أنّ موقع جملة الاختصاص ثابت هو الاعتراض بين شيئينِ متطالبين، وربما تغير موقعها، فجِيء بها بعد تمام الإسناد- فلا تلزم جملة الاختصاص موقعاً محدداً، وتغيّر موقعها بحسب دواعي الكلام أمر ممكن وطبيعي- ويستلزم تغير موقعها تغيراً في معنى جملة الاختصاص، فقد عدّها النحويون اعتراضية [٥٧] إذا جاءت وقد توسطتْ بين أمرينِ متلازمينِ كقولهم: (لي خالداً أخٌ)، فإنْ وقعت بعد اكتمال الإسناد جعلوها جملةً حاليةً [٥٨] ، كقولك: (أنا أفعلُ الخيرَ أيُّها الرجلُ). و(نحن نفعلُ كذا أيّتها العصابةُ)، وعلى الرغم من أن جملة الاختصاص معترضة إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها غالباً، فيفيد وجودها في التراكيب تبييناً وتوكيداً، وإذا ما حُذفت فات ذلك الغرض.

٧. أسلوب المدح والذم

وأسلوب المدح والذم من الأساليب التي يحصل الاكتفاء فيها، قال سيبويه: ((واعْلَمْ أنّكَ لا تُظْهِرُ عَلامةَ المضمرينَ في (نِعْمَ)، لا تقُولُ: (نِعْمُوا رجالاً)، **يكتفُونَ بالذي يُفسِّرُه** ،...، فَحذفُوا علامةَ الإضمارِ وألزموا الحذفَ))[٥٩].

وسببُ **الاكتفاء** في الفعلين ((أنّه لا يجوز أن تقول: قومُك نِعْموا رجالاً، كما تقول: قومُكَ قاموا. ولا قومُك بئسوا رجالاً، ولا أخواك بئسا رَجلينِ، كما تقول: أخواك قاما؛ لأنّ نِعْمَ وبِئسَ، إنّما تقعانِ مُضْمراً فيهما فاعلاهما قبلَ الذِّكر يفسِّرُهما ما بعدهما من التمييز، ولو كانا مما يضمر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه ... فإنما موضعُهما أنْ يقعا على مُضمرٍ يفسّرُه ما بعده، أو على مرفوع بالألف واللام تعريفُ الجنسِ)) [٦٠].

توضيحاً لسبب **الاكتفاء** في المُفسِّرِ ـ أجرى المُبردُ مقاربةً لها طرفانِ: الأول: أفعال المدح والذم. والثاني: سائر الأفعال؛ ليكشف فيها أنّ منهاج أفعال المدح والذم إضمار الفاعل، فلا يقال: قومُك نِعْموا رجالاً، ولا قومُك بئسوا رجالاً، ولا أخواك بئسا رَجلينِ. أما سائر الأفعال فمنهاجها مختلف، فيصحُّ قولك: قومُكَ قاموا، كما تقول: أخواك قاما؛ لأنّها متصرّفة.

لذلكَ يمكنُ القول: إنّ **للاكتفاءِ** علاقة وثيقة معَ عدم تَصرّفِ هذينِ الفعلينِ، وإنما لم يتصرفا؛ ((لإنّهما نُقِلا من الخبر إلى المدح والذم، فلمسا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل مُنِعا من التَّصرف))[٦١]. و**الاكتفاء** عند سيبويه في أسلوب المدح والذم واجبٌ، بمعنى: أنّ الإضمار على شريطة التفسير لازمٌ ، والإظهار للضمير ـ حينئذٍ ـ غير جائز قطعاً، فلو قيلَ: نِعْمُوا رجالاً قومُك، فأنّ هذا التركيبَ غيرُ مقبولٍ عند سيبويه، بخلافِ قولك: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، فهو تركيبٌ مقبول.

ووجوبُ الإضمار **اكتفاءً** بالمُفسّر يتلاءمُ معَ المدحِ والذم سواءٌ كانَ موقعُ المخصوص بالمدح والذم مبتدأً أو خبراً، فإنك إذا ((قلتَ: نعمَ الرجلُ، فكأنّ معناه محمودٌ فِي الرِّجَال، قلتَ: زيدٌ على التَّفسير كأنه قيل: من هذا المحمود ؟ فَقلت: هُوَ زيدٌ ...؛ لِأنّ الرجل لَيْسَ يقْصدُ به إلى واحدٍ بعَينه كَمَا تَقول: (جَاءَنِي الرجل)، أَي: جَاءَنِي الرجل الَّذِي تَعْرِفُ، وإنّما هُوَ وَاحِد من الرجال على غيرِ مَعْهُودٍ تريدُ به هذا الجِنس. ويُؤول نعم الرجل فِي التّقدير إِلَى أَنَّك تريد معنى مَحْمُودٌ فِي الرجال ثمَّ تُعرّفُ المُخَاطب من هذا المحمودُ ؟. وَإِذا قلت: (بئسَ الرجل)، فمعنَاه مذمومٌ فِي الرجال ثمَّ تفسّرُ من هذا المذمومُ ؟ بقولك: زيدٌ))[٦٢]. فالمدح والذم يجري على دفعتينِ هما: التعميم أولاً ثم التخصيص ثانياً، فيذكر الممدوح أو المذموم مرتينِ مرةً بجنسه ومرة بذاته [٦٣]. أو قُلْ: قائمٌ على الإجمال والتفصيل لا ضيرَ، وفي ذلكَ دلالةٌ بيّنةٌ على التوكيد.

ووجه الملاءمة بينهما أنّ المدح والذم قائمٌ على أمرين: التعميم والتخصيص ووجوب الإضمار يتناسب مع ذلك ؛ لأنّ حذف المضمر يَؤُوْلُ إلى التعميم ومن ثَم إلى التخصيص.

الخاتمة

أبان البحث معنى الاكتفاء، وحقيقته: أنْ يقومَ شيءٌ مقامَ شيءٍ آخرَ يؤدي مؤداه في الوظيفة ـ ويبقى الآخر مقدراً ـ فيُكتَفى به لنكتة، ويصيرُ الكلام معه تاماً مفيداً.

أظهرت الدراسة أنّ الاكتفاء وإنْ استعمله سيبويه بمعنى الحكم، فإنّ ذلك لا يمنع من إطلاقه بوصفه علة أحياناً، وتبيّن أنّ الاكتفاء في الاساليب النحوية لا يعني هجر الأصل، وإنّما يبقى ذلك الأصل مقدراً ومنوياً في الكلام، فمثلاً في قولهم: (الهلالَ وربِّ الكعبةِ) يقدرون: أبصروا الهلالَ وربِّ الكعبةِ.

الهامش

_____

(١) العين (كفي) :٤١٣/٥

(٢) مقاييس اللغة (كفا):١٨٨/٥

(٣) الفروق اللغوية: ٢٤٦

(٤) الكتاب: ٢٥٣/١

(٥) ينظر: شرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شبيبة، (أطروحة دكتوراه) : ٥٤٥/٢

(٦) ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه :١٤٤

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٨٦/١

(٨) الكتاب: ٢٥٣/١ـ ٢٥٤

(٩) ينظر: القرينة في اللغة العربية: ٣٤٦

(١٠)ينظر: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، د. نادية رمضان٢٣٥

(١١) ينظر: الكتاب: ٣٤٣/١

(١٢) ينظر: الكتاب:٣١١/١

(١٣)نُسِبَ البيت لابن ميادة، ينظر: الأغاني:٢٦٧/٢، وإصلاح المنطق: ١٣٠

(١٤)الديوان: ٢٠

(١٥) الكتاب: ٣١٢/١

(١٦) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٢/٢٠٤-٢٠٥، وشرح المفصل:١/٢٨٠

(١٧) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة:٢٣٠

(١٨) ينظر: استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي ظافر الشهري: ٢

(١٩) الكتاب: ١/٢٥٣ -٢٥٤

(٢٠) ينظر: شرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شبيبة (أطروحة دكتوراه):٢/٥٤٧، وشرح المفصل:١/٣٩٨

(٢١) ينظر: الكتاب: ١/٢٧٥ ، وشرح الرضي على الكافية: ١/٤٧٩

(٢٢) الكتاب: ١/٢٧٥

(٢٣)شرح الرضي على الكافية: ١/٤٨٢

(٢٤) الكتاب: ١/٢٧٥

(٢٥) ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٢٤

(٢٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٤٨٢

(٢٧) الديوان: ٧٧

(٢٨) الكتاب: ١/٢٥٦

(٢٩) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٢/١٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/٤٨٦

(٣٠) ينظر: شرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شبيبة (أطروحة دكتوراه): ٢/ ٥٤٨

(٣١) الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥

(٣٢) ينظر: شرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي(أطروحة دكتوراه):٢/ ٥٥١ ، وشرح المفصل: ٢/٨٣

(٣٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه:٣/٩٢

(٣٤)ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٣، ٣٤٨

(٣٥)ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٨٩، والكليات لأبي البقاء الكفوي: ١٠٥٢

(٣٦) شرح الرضي على الكافية:٢/١٣٤

(٣٧)المقتضب: ٤/٤٢٩، والأصول في النحو:١/٢٨٣، وشرح المفصل: ٢/٨٣

(٣٨) الكتاب: ٢/١٩٧

(٣٩)التعليقة على كتاب سيبويه:١/٣٤٣

(٤٠) الكتاب: ٢/١٩٨

(٤١)ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف(المسألة٤٦):١/٣٣٥-٣٤٠،وشرح المفصل:٢٧٤-٢٧٧

(٤٢) الشاهد مجهول النسبة، ينظر: شرح المفصَّل:٢/٢٧٦، وشرح الرضي على الكافية:١/٣٨٣

(٤٣)الشاهد مجهول النسبة، ينظر: المصدران السابقان والصفحات أنفسها.

(٤٤)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة٤٦):٣٣٧/١، وشرح المفصّل :٣٤٣/١ ، وعلل النحو: ٣٤١

(٤٥)اقترح المبرد تنكير المنادى قبل النداء ومِن ثَمّ نداءه ، ينظر: المقتضب: ٢٠٥/٤

(٤٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق :٢٢٠-٢٢١

(٤٧) الكتاب: ٢٣٣/٢

(٤٨)الكتاب: ٢٣٥/٢

(٤٩) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٧٥/١

(٥٠) يُفهم هذا من قول سيبويه المتقدم:((ولكنّه فِعْلٌ لا يظهرُ ولا يُستعملُ كما لم يكنْ ذلكَ في النّداءِ)) الكتاب: ٢٣٣/٢

(٥١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٧٥/١

(٥٢) ينظر: مفهوم اللغو في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): ١٥٨-١٥٩

(٥٣) ديوان الشاعر: ٣٤٠

(٥٤)الكتاب: ٢٣٥/٢

(٥٥) رُوي هذا الحديث بتغيير في الألفاظ (انا معشر الأنبياء لا نورث ما تركت صدقةٌ)، ربما رُوي بالمعنى،ينظر: السنن الكبرى: ٦٤/٤،ومسند الإمام أحمد بن حنبل،رقم الحديث(٩٩٧٣):٤٦٣/٢

(٥٦)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٩/٥

(٥٧) ينظر: الكتاب : ٢٣٣/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٦/٥

(٥٨) ينظر: شرح المفصل:٣٧٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٢

(٥٩) الكتاب : ١٧٩/٢

(٦٠) المقتضب: ١٤٧/٢

(٦١) التبصرة والتذكرة: ٢٧٥/١

(٦٢) المقتضب: ١٤٠/٢

(٦٣) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير نجيب اللبدي: ٨٦

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الكتب المطبوعة

- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تصحيح وتعليق خالد العطار، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥م.

– **استراتيجيات الخطاب**، عبد الهادي ظافر الشهري، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا،٢٠٠٤م.
– **أسرار العربية**، الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق،١٩٥٧م.
– **إصلاح المنطق**، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، (د ت).
– **الأصول في النحو**، ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
– **الأغاني**، أبو الفرج الأصفهاني(ت٣٥٦هـ)،تحقيق سمير جابر، ط٢،دار الفكر،بيروت، (د ت).

– **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، د. محمود أحمد نحلة، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
– **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، كمال الدين ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٠هـ –١٩٦٠م.
– **التبصرة والتذكرة**، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، ط١، تحقيق د. فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.
– **التعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق عوض القوزي، ط١، مطابع الحسنيّ، الرياض، ١٩٩٦م.
– **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د ت.
– **الدلالة والتقعيد النحوي**، دراسة في فكر سيبويه، ط١، د. محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
– **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
– **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، شرحه وقدم له عبد علي مهنا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٨٦م.
– **ديوان لبيد** ، تحقيق إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
– **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق كارين صادر، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.
– **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق عبد العزيز رباح ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ .
–**السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ط١ ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
– **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة**، ط١، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
– **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، لبنان ٢٠٠٨م.
– **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .

– **شرح الحدود النحوية**، عبد الله أحمد الفاكهي (ت٨٩٩ هـ)، ط٢، تحقيق د. رمضان أحمد الدميري ، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.

– **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢ ، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

– **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)،تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م .

– **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)،تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م .

– **شرح المفصل** ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، ط١، قدم له وشرح هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٢٥هـ)، ط١، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الرياض، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

– **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

– **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

– **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، د. مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٦.

– **القرينة في اللغة العربية**، د.كوليزار كاكل عزيز، ط١، دار دجلة، الأردن، ٢٠٠٩.

– **الكتاب: كتاب سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مطبعة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

– **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) تحقيق د.عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

– **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، ط١، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

– **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، د. نادية رمضان، دار الوفاء لدُنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤هـ.

– **مسند أحمد بن حنبل**، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، د ت.

– **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، دار الفرقان عمان الإردن، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

– **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)،تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

- **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **المقتضب** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢. الرسائل والأطاريح

- **شرح كتاب سيبويه** علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شبيبة،(أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية،١٤١٤_ ١٤١٥هـ.

- **شرح كتاب سيبويه**، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، تحقيق وموازنة: سيف بن عبد الرحمن العريفي ، (أطروحة دكتوراه)، كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- **مفهوم اللغو في كتاب سيبويه**، محمد جبار حلبوص الجنابي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠١٦م.